الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة

مديرية التربية لولاية المدية — ثانوية الشهيد بلعالم محمد – بني سليمان

الفرض المحروس الأول للثلاثي الأول — السنة الدراسية: 2022 – 2023

الشعبة: تسيير و اقتصاد — المستوى: 02 ثانوي.

اختبار في مادّة: القانون — المدّة: 01 ساعة

الجزء الأول : (8 نقاط)

اجب بصح او خطا مع تصحيح الإجابات الخاطئة:

1. القواعد القانونية موجهة لشخص معين وواقعة معينة
2. القاعدة المكملة هي التي لا يجوز مخالفة حكمها
3. القانون الخاص: هو مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات بين طرفين لايملك احدهما او كلاهما السيادة
4. الدستور هو تشريع يوضع لمواجهة أمور طارئة تستدعي سرعة إصداره
5. القياس يتمثل فيما اتفق عليه جماعة المسلمين المجتهدين على حكم شرعي في واقعة معينة
6. القران هو كتاب الله عز وجل المنزل على الرسول صلى الله عليه وسلم

الجزء الثاني : (12نقطة)

السند 1:

مع بداية استخدام الانترنت ظهرت القرصنة الالكترونية فسنت عدة دول قوانين تجرم هذه الجرائم الإلكترونية , وكغيرها من الدول فالجزائر لم تسلم من هذه الجرائم خصوصا الجرائم التي تخص مواقع التواصل الاجتماعي من عمليات سطو على الصور والبيانات واستعمالها للابتزاز والتشهير , ولذلك في عام 2004 اقترح مجلس الوزراء مشروع قانون يتضمن اليات وتدابير مكافحة الجرائم الالكترونية , وصودق عليه من طرف الهيئة التشريعية وتم اعتماده كقانون يتضمن مجموعة من القواعد القانونية التي تكافح الجريمة الالكترونية

السند 2:

المادة 394 مكرر 1: "يعاقب بالحبس من 6اشهر الى 3 سنوات وبغرامة من 500000دج الى 2000000دج كل من ادخل بطريقة الغش معطيات في نظام او أزال او عدل بطريقة الغش المعطيات التي يتضمنها "

المطلوب : حسب مكتسابتك القبلية وعلى السند 1و2 أعلاه أجب عن الأسئلة التالية :

1ـ ماذا يقصد بالهيئة التشريعية التي صادقت على مشروع القانون ؟

2ـ مانوع هذا التشريع الذي صادقت عليه الهيئة التشريعية ؟

3ـ ماهي المراحل التي مر بها مشروع القانون ليصبح قانونا ؟

4ـ من للسند 2 ماذا تمثل هذه القاعدة ؟عرفها

5ـ اذكر نوعها وعرف هذا النوع من القواعد

6ـ ما جزاء مخالفة هذا النوع من القواعد القانونية ؟

التصحيح النموذجي للفرض المحروس الأول:

الجزء الأول:

الاجابة بصحيح أو خطأ مع تبرير الاجابات الخاطئة:

القواعد القانونية موجهة لشخص معين وواقعة معينة (خطأ)

التعليل : إن قواعد القانون لا توجه لخص معين بذاته، كما أنها لا تتناول واقعة محددة، وإنما توجه بصفة عامة ومجردة

2ـ القاعدة المكملة هي التي لا يجوز مخالفة حكمها (خطأ)

التعليل: القاعدة المكملة هي التي يجوز الاتفاق على مخالفة حكمها لأنها تتعلق بالمصلحة الخاصة للأفراد و لا تتعلق بكيان المجتمع و مقوماته الأساسية

3ـ القانون العام : هو مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات بين طرفين لا يملك احدهما او كلاهما السيادة (خطأ)

التعليل: القانون العام هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات التي تكون الدولة طرفا فيها بوصفها صاحبة السلطة و السيادة

4ـ الدستور هو تشريع يوضع لمواجهة أمور طارئة تستدعي سرعة إصداره (خطأ)

التعليل: الدستور هو أعلى التشريعات درجة في الدولة، و يشمل مجموعة القواعد القانونية التي تبين نظام الحكم في الدولة و تحدد السلطات العامة فيها و توضح حقوق و واجبات وحريات الأفراد

5ـالقياس يتمثل فيما اتفق عليه جماعة المسلمين مجتهدين على حكم شرعي في واقعة معينة (خطأ)

التعليل: القياس هو تسوية أو إلحاق واقعة لم يرد نص في حكمها بواقعة أخرى ورد فيها نص حكم فيها

6ـ القران هو كتاب الله عز وجل المنزل على الرسول(ص). (صحيح)

الجزء الثاني :

1ـ الهيئة التشريعية هي : للمجلس الشعبي الوطني ومجلس الامة

2ـ نوع هذا التشريع : تشريع عادي (القانون)

3ـ المراحل التي مر بها لكي يصبح قانونا:

مرحلة اقتراح التشريع: يأخذ صورة اقتراح مشروع قانون و هو حق لرئيس الجمهورية من خلال وزرائه، كما هو حق لأعضاء الهيئة التشريعية.

مرحلة الفحص : تحال مشاريع القوانين المقترحة على اللجان المختصة لدراستها وإعداد تقارير بشأنها .

مرحلة موافقة الهيئة التشريعية: تعرض مشاريع القوانين على الهيئة التشريعية للمناقشة و التصويت عليها بالأغلبية البسيطة بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني والمناقشة والتصويت والمصادقة عليها بالأغلبية 3/4 بالنسبة لمجلس الأمة.

مرحلة نفاذ التشريع:

مرحلة الإصدار: يتم إصدار التشريع بأمر من رئيس الجمهورية خلال 30 يوما من تسليمها له يتضمن الإعلان بأن السلطة المختصة قد وضعت تشريعا معينا.

مرحلة نشر التشريع : و تتمثل في إعلام كافة المواطنين بصدوره عن طريق نشره في الجريدة الرسمية للدولة

4- تمثل هذه القاعدة: قاعدة قانونية

تعريفها : هي خطاب موجه للأفراد داخل المجتمع لتنظيم سلوكهم وعلاقاتهم مع بعضهم البعض او مع الدولة ،هذه القواعد عامة التطبيق والأفراد ملزمون بتطبيقها.

5-نوعها : قاعدة امرة

تعريفها : القاعدة الآمرة هي التي لا يجوز مخالفة حكمها باعتبارها تتناول أمورا تتصل بكيان المجتمع و مقوماته الأساسية أي الحفاظ على النظام العام و الآداب العامة

6- جزاء مخالفة هذه القواعد: جزاء مادي لكل من يخالف هذه القاعدة (جزاء مخالفة القاعدة 394هو الحبس من 6اشهر الى 3 سنوات وبغرامة من 500000دج الى 2000000دج) .